متباينة، وربما متناقضة، من حيث تشخيص "الأزمة" ومسبباتها وسبل الخروج منها.

وكانت الفصائل الفلسطينية أعلنت، عشية بدء العدوان الإسرائيلي الواسع على قطاع غزة، عقب أسر الجندي الإسرائيلي في عملية "الوهم المتبدد"، عن موافقتها على ما جاء في "وثيقة الأسرى"، وبضمن ذلك تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

غير أن الأحمد أشار إلى أن ما تم التوقيع عليه حينها كان "مسودة" لمحضر اجتماع هذه الفصائل، "وكان هناك اتفاق على أن يتم التوقيع الرسمي في فترة لاحقة"!

وقال "لكن التطورات التي وقعت، وبضمنها خطف الجندي الإسرائيلي ومحاصرة الجيش الإسرائيلي لقطاع غزة، أخر هذا الموضوع".

بيد أن تأخر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، من وجهة نظر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية النائب خالدة جرار، لا يعود إلى التطورات السياسية فقط، بل إن الأمر يتعلق بمواقف ما زالت تراوح في مكانها، سواء لدى "فتح" أم "حماس".

وقالت جرار "لا يزال هناك تنافس على الأدوار المتعلقة بهذه الحكومة، التي تقودها حركة "حماس"، ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي تقودها حركة "فتح"".

وأضافت "أي أن الطرفين يترقبان التطورات لمعرفة إلى أين ستؤول الأمور".

وفي حين يبقى مسار التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة، عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان، والموقف الأميركي، الذي عبرت عنه وزيرة الخارجية كونداليزا رايس، بشأن بداية ولادة شرق أوسط جديد، "مبرراً مقنعاً" أحياناً لتأجيل تشكيل الحكومة "الموحدة"، فإن السؤال الأبرز الذي يبقى مطروحاً يتعلق بما إذا كانت الإدارة الأميركية و"المجتمع الدولي" سيقبلان بحكومة وحدة وطنية تقودها حركة "حماس"، خصوصاً في ظل الأوضاع الراهنة و"آلام المخاض الناجمة عن ولادة الشرق الأوسط الجديد"، حسب الرؤية الأميركية!

أكثر من مسؤول في "حماس" أعرب عن قناعة الحركة بأن "المجتمع الدولي" لن يعترف بمثل هذه الحكومة حتى لو تشكلت من مختلف الفصائل الفلسطينية، وذلك استناداً إلى معلومات نقلت إلى الحركة من أكثر من مصدر دولي، وهذا ما يبرر تثاقل قيادة "حماس" في التعاطي الجدي مع القضية.

وقال الأحمد، "قبول العالم للحكومة ليس مرهوناً بطبيعة هذه الحكومة، وإنما بالبرنامج السياسي الذي ستقدمه الحكومة للعالم وتلتزم به".

وأشار إلى اتفاق تم بين الفصائل على وضع خطة عمل سياسية استناداً إلى ما جاء في "وثيقة الأسرى"، مردفاً "لكن لغاية الآن، لم تتم صياغة هذه الخطة التي من الممكن أن تؤدي إلى تبلور قناعة لدى العالم بها، ومن ثم رفع الحصار عنا".

أما جرار، فتعتبر أن الوضع "معقد لغاية الآن"، وسبب ذلك غياب آليات محددة لتنفيذ ما جاء في الوثيقة التي وقعت عليها الفصائل الفلسطينية.

وقالت إن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية "نقطة قوة فلسطينية"، بغض النظر عن الموقف الدولي منها.

وأضافت "الوضع السياسي العام من الممكن أن ينتهي قريباً، ولكن يجب أن نظهر أمام العالم باعتبارنا جادين في تعزيز وضعنا الداخلي".

وفي المقابل، يرى محللون أن الأزمة الراهنة لن تحل من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من مختلف الفصائل الفلسطينية.

وقال مروان الجيلاني، الذي عمل لسنوات في الأمم المتحدة، إن المشكلة الأساسية تتمثل في القوانين والتشريعات الأوروبية والأميركية، التي تمنع التعامل مع حركة مصنفة بوصفها "إرهابية".

وأضاف "لتغيير هذا الموقف الدولي، القضية بحاجة إلى قرار سياسي عالي المستوى لإحداث تغيير جوهري في موقف حركة "حماس" يلبي شروط اللجنة الرباعية والتوجه نحو المفاوضات".

وحسب الجيلاني، فإن وجود عضو واحد من "حماس" في الحكومة "سيبقى مشكلة بالنسبة للموقفين الأميركي والأوروبي".

واعتبر أنه من "الخطأ الكبير" الاعتماد الكامل على ما جاء في "وثيقة الأسرى"، التي لا توجد فيها "مواقف عملية وواضحة لمعالجة الأمور الفلسطينية الداخلية والتعاطي مع الشرعية الدولية"، مثل "قضية استهداف المدنيين، أو المفاوضات مع إسرائيل، أو قضية الاتفاقيات التي وقعت سابقاً".

وفي نهاية المطاف، يرى محللون سياسيون أن كل ما سبق كان يشكل قاعدة للبرامج السياسية التي تبنتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة التي شكلتها حركة "فتح"، منذ قيام السلطة الفلسطينية، ومع ذلك انتهت الأمور إلى تبني إسرائيل، بدعم أميركي، سياسة فرض الحل أحادي الجانب بمعزل عن "الشريك الفلسطيني"، وهي سياسة بدأ تطبيقها في قطاع غزة عندما كانت هناك حكومة فلسطينية تقودها "فتح". فهل تحمل التطورات ما يحمل على الاعتقاد أن حكومة وحدة وطنية قد تفتح أفقاً لتغير إيجابي في السياسة الإسرائيلية والأميركية، حتى لو أعادت مثل هذه الحكومة "استعارة" برامج حكومات "فتح" السابقة؟!

هل تنجح الحكومة رغم ضغط الحصار الغربي؟!

• كتب محمد إبراهيم

عندما أسس حسن البنا حزب الإخوان المسلمين في مصر، أوصى أنصاره بالعمل على إقامة أول سلطة إسلامية في دولة ذات مساحة كبيرة لديها مقدرات اقتصادية ذاتية تستطيع معها تحمل حصار خارجي قد يطول، لكن يبدو أن التاريخ فاجأهم بمنحهم السلطة في المكان الذي لم يفكروا فيه أبداً ليكون منطلقاً لرسالتهم الأولى، وهو الأراضي الفلسطينية الصغيرة المفتتة والخاضعة لاحتلال عسكري يحاصر حتى الأنفاس.

وتقول قيادات في الحزب، إن الإمام المؤسس للحزب أوصى بإقامة هذا "النموذج الإخواني" في مصر أو السودان أو سوريا بداية، ليصار إلى الانطلاق منها نحو إقامة الخلافة الإسلامية في باقي الأقطار العربية والإسلامية، وأن مناطق ذات اقتصاد ضعيف، مثل الأردن وفلسطين، لم تكن أبداً في قائمة الدول التي سعى الحزب لإقامة أول نموذج للسلطة الإسلامية فيها، بسبب قلق الآباء المؤسسين من تعرضها لحصار لا تقوى على تحمل تبعاته.

وقال الشيخ حامد البيتاوي، رئيس رابطة علماء فلسطين، النائب عن حركة "حماس"، إن مثل هذا الحصار كان أمام أعين المؤسسين الذين سعوا إلى إقامة أول دولة إسلامية في دولة ذات قدرة على تحمل حصار خارجي، بدا لهم شبه مؤكد من قبل القوى والجهات الكثيرة المعارضة لإقامة هذا النموذج.

وقد بدأ الحصار الإسرائيلي– الغربي على الحكومة الفلسطينية، منذ اليوم الأول لفوز حركة "حماس" بأغلبية كبيرة في الانتخابات التشريعية، حيث سارعت الولايات المتحدة ليس للإعلان عن تجميد مشاريعها في الأراضي الفلسطينية فحسب، بل أيضاً وقف كل أشكال الدعم للسلطة، ومنع البنوك من تحويل أموال لها، مشترطة للتراجع عن إجراءات الحصار هذه اعتراف "حماس" الصريح بإسرائيل وإعلانها عن نبذ العنف وقبول الاتفاقات السابقة الموقعة مع إسرائيل.

وسرعان ما تحول الموقف الأميركي إلى موقف عالمي، بعد أن انضم إليه الاتحاد الأوروبي ومعه أطراف اللجنة الرباعية الأخرى "الأمم المتحدة وروسيا".

ويقول دبلوماسيون غربيون، إن الزيارة التي قام بها رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل إلى إيران مباشرة عقب فوز الحركة في الانتخابات، وتصريحات التضامن التي أطلقها من هناك، مثلت خطأ إستراتيجياً كبيراً يشبه إلى حد كبير الخطأ الإستراتيجي الذي وقعت فيه منظمة التحرير لدى تأييدها الرئيس العراقي السابق صدام حسين عقب اجتياحه الكويت العام ١٩٩١.

وقال دبلوماسي في القدس، إن موقف مشعل هذا أثار مخاوف الأوروبيين ودفعهم إلى أحضان الموقف الأميركي، وأنه أثار أيضاً مخاوف دول الخليج العربي، التي تبدي تحفظاً كبيراً في دعم الحركة وحكومتها.

وكان مشعل زار السعودية، لكنه لم يحظ باجتماع مع الملك عبد الله، وهو ما اعتبر إشارة على عدم رضا المملكة عن علاقة الحركة بإيران.

وازداد الموقف تعقيداً أمام "حماس" والحكومة الفلسطينية حينما وجدت البنوك العربية العاملة في الأراضي الفلسطينية نفسها مضطرة لتطبيق القرار الأميركي بحظر تحويل الأموال لحكومة "حماس" خشية تعرضها للمساءلة القانونية بموجب قانون دولي بهذا الخصوص أقره مجلس الأمن الدولي عقب تفجيرات الحادي عشر من أيلول العام ٢٠٠١.

وينص القانون المذكور على حظر تحويل الأموال لجهات تعمل في "الإرهاب" أو في غسل الأموال، وهو ما ينطبق وفق القانون الأميركي على حركة "حماس"، التي تصنّفها الإدارة الأميركية ضمن المنظمات "الإرهابية".

وكانت الولايات المتحدة أبلغت مختلف الأطراف أنها ستفرض حصاراً قاسياً على الحكومة الفلسطينية حتى تغير "حماس" مواقفها. ونقل دبلوماسيون غربيون عن نظرائهم الأميركيين قولهم إن الحصار على الحكومة لن يرفع حتى تستجيب للشروط الدولية. ونقلت وسائل إعلام سيناريوهات محتملة لنتائج هذا الحصار، منها قيام "جيش الموظفين" بـ "انتفاضة جياع" ضد الحكومة وإسقاطها في حال عجزها عن تقديم رواتب موظفيها لفترة طويلة تصل إلى سبعة أو ثمانية أشهر.

وقد طال الحصار الغربي ليس ميزانية الحكومة ورواتب الموظفين فحسب، بل أيضاً رزمة كبيرة من المشاريع التي خصصت لمرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، بينها مشاريع بنية تحتية للقطاع، كان متوقعاً لها أن تنتشله من حالة التدهور الاقتصادي والاجتماعي التي يشهدها.

فقد تراجع المانحون الغربيون عن قرارات سابقة بتقديم مساعدات مجزية للفلسطينيين، منها تعهد الدول الصناعية الثماني الكبرى عشية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بتقديم مساعدات للسلطة بقيمة تسعة مليارات دولار.

وكانت الدول المذكورة أعلنت عن هذه المساعدات في لقائها في اسكتلندا العام الماضي عشية الانسحاب.

ولدى تكليفه وضع آلية دعم دولي مؤقتة للفلسطينيين، حرص الاتحاد الأوروبي على أن لا تشمل هذه الآلية دفع الرواتب، وذلك لضمان استمرار الضغط على الحكومة، التي لم تعد تخفي وجود جدل داخلي واسع بشأن مواقفها السياسية.

ويقول محللون مقربون من الحركة والحكومة على السواء، إن الجدل الداخلي يتناول أموراً كانت حتى وقت قريب من المحرمات، مثل الاعتراف بمبدأ الحل القائم

أول تكليف لحركة حماس بتشكيل الحكومة

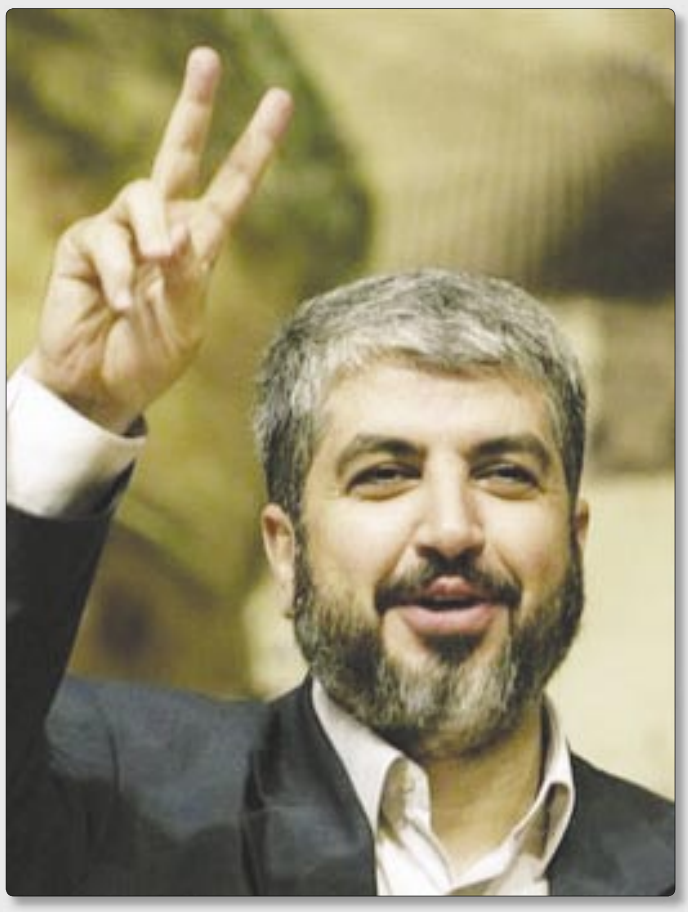

مشعل وتحدي النجاح

على أساس الدولتين، والاستعداد لتبادل أراض، والوصول إلى شراكة مع الولايات المتحدة، وهي مواقف لا تختلف من حيث الجوهر عن مواقف حركة "فتح". ويؤكد محللون مقربون من "حماس" أن الحكومة تتجه لتبني صيغ لمواقف تبدو مقبولة من الغرب، من دون التنازل عن الثوابت التي تتمسك بها "حماس"، وأنها حصلت على تفويض بذلك من المكتب السياسي للحركة، لكنه تفويض مشروط برفع الحصار. ويضيف: "لن نعلن عن مواقف من هذا العيار سوى في حال رفع الحصار، ولن نكتفي بالوعود، بل يجب أن نحصل على ضمانات مباشرة من الجهات التي تحاصرنا".

ولا يخفي الطرفان ("حماس" والغرب) وجود تبادل رسائل بينها في هذا الشأن، لكن أميركا التي ترى في مواقف "حماس" الجديدة ثماراً للحصار، تواصل ضغطها للحصول على اعتراف علني بالدولة العبرية، وإقراراً معلناً بنبذ العنف، واعترافاً غير مشروط بالاتفاقات السابقة.

وقال محلل مقرب من "حماس"، إن الحركة وضعت خطة متدرجة للتراجع في حال عدم تجاوب الغرب مع رسائلها المعتدلة، وإن هذه الخطة ستبدأ بإقرار "وثيقة الأسرى"، بعد أن تم إدخال "تعديلات لفظية" عليها، ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية، وأخيراً الخروج من الحكومة وتقديم شبكة أمان لحكومة تكنوقراط مستقلة تقبل بما قبلت به الحكومات السابقة.

فهل ينجح تكتيك الحركة في دفع الغرب لرفع الحصار ومواصلة بناء النموذج الأول للإخوان المسلمين لينطلق إلى باقي المنطقة الواقعة تحت المظلة الأميركية التي لا ترحم، أم ينجح الغرب في دفع الحركة لتليين مواقفها لتكون الشريك البديل لأنظمة الحكم المتقلقلة وغير المستقرة في هذه المنطقة الغنية بالنفط؟!